يخاف منه موتها فان العود يرجع عنها الى الرجع ورجوع
مرجع لضرورة الحمل لانها لو قتلت الان لاخذ بالنفس
الواحدة تشابه مسئلة الجرح المخيف وهذا اذا عرف
انها حامل اما بظهور الحمل او حركته او بتغير ذلك لا بعود
واذا رجع عليها القصاص في النفس وقلنا ترجع
للحمل حملها المرضع فانها تحبس ثم تقتل ولا يقبل
منها كفيل في هذا كما انها اذا لزمها حد من حدود الله
فانها تحبس الى الوضع اذا خيف عليها من اقامته
في الحال الموت وتفوض المولفة تحبس الحامل دون
غيرها من الحر والبرد او نحو ذلك ويشبه ان يكون
كذلك والمرضع لوجود مرضع يعني ان المرضع
اذا اثر نبعه عليها قصاص في النفس فان العود
يرجع عنها الى ان يوجد من يرضع الطفل حوفا هلاكه
من قلة الرضاع وان لم يوجد اخر تحتى ترضعه
وكذا ان لم يقبل غيرها ثدي والموالاة في الاطراف
كحز بين لم تفر عليها وبرئ باشد لم يخف لا
يرجع الحرم يعني وكذلك ترجع الموالاة في الاطراف
ان خيف عليه الهلاك من قطعها في فور واحد حيث
اجتمع على الجاني قطع طرفين مثلا وان اجتمع
عليه حدان لله او لادمي او احدهما لله والاخر لادمي
فان لم يخف عليه من اقامتهما عليه في فور واحد
اقيما عليه وان خيف عليه اقيم عليه اكبرهما كما لو
زنى المسلم وقرف او شرب فانه يقام عليه الماية
حد الزنى فان خيف عليه اقيم عليه الثمانين
قال فيها من اجتمع عليه حد لله تعالى وحد للعباد

يدي

يدي بعد اسه اذ لا عفو فيه ورجع ذلك الا ان يخاف عليه
الموت فيعرف انه يحل قطع واحد او قذف اخر فانه
يقتل عان على التبدية فمن خرج اسمه افتحره ولا
مفهوم لقوله لله كما قاله تت واذا لزم الجاني قصاص
في نفس او جرح ثم دخل الحرم فانه لا يرجع لاجل ذلك
ويقام عليه الحد في الحرم لانه احق ان تقام فيه
حدود الله تعالى فلو كان محرما بحج او عمرة فانه لا ينتظر
الى فراغ نسكه بل يقتص منه قبل فراغه ويشبه بذلك
على خلاف ابي حنيفة القايل بان القاتل اذا
التجا الى الحرم فانه لا يقتل فيه بل يضيق عليه
فاذا خرج منه اقتص منه والمراد بالحرم المحدود في باب
الحج للحدود السجن لان الائمة في قوله تعالى ومن
دخله كان امنا حملوه على ملجا حرم فيه الاصطياد
والملكان القايم بالدم امام حال فقط واما شافعا
وهما نظم على الثلاثة على هذا الترتيب واشار
للاول بقوله وسقط ان عفى رجل كالباقي يعني قف
ان المستحق للدم اذا كانوا رجالا في درجة واحدة
كاعمام او اخوة مثلا فعفى احدهم فان القصاص يسقط
بعفوه لانه عفو من نزلة منزلة عفو الجميع فقوله
كالباقي المجرور بفتحة لرجل اي مساو مع الباقي في
درجة واحدة يعني لو كان اعلى منه في الدرجة كالاب عفى
الابن مع وجود العم والاخ ومفهومه لو لم يكن الباقي
في درجة العافي بل كان اعلى منه كالاب عفى الابن
فعفوه كما لو عفى العم مع وجود الاخ الصغير في لقط
للقصاص المفهوم من قوله ويقتص من يعرفه ويحتمل